

القوة النووية وأثرها على السياسة الخارجية - دراسة لحالة إيران لغاية انتهاء إدارة الرئيس
دونالد ترامب

اعداد

مسعود احمد سليمان

ماجستير في العلاقات الدولية/ جامعة الشرق الادنى

الملخص

نمت اليات ونشاط السياسة الخارجية بشكل واضح وسريع بعد عام 1945 مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع تعدد الازمات والقضايا العالمية وزيادة عدد الدول الأعضاء في المجتمع الدولي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وهو ما زاد من أهمية التخطيط لها، فالتخطيط يمكن الدولة من توقع التغيرات المستقبلية وايجاد الإمكانيات اللازمة للتعامل معها وبذلك لا ينصدم متخذ القرار بمواقف يجعله متفاجئاً بكيفية التعامل معها، ومن اجل الحصول والوصول الى مجموعة من الأهداف تدور سياسة أي وحدة دولية بصفة عامة حول حماية الذات والأمن والرفاهية الاقتصادية والهيبة الدولية، وبذلك تحصل على مكانة متميزة في النظام الدولي عن طريق الاهتمام بصناعة القرار واتخاذها بناءً على أسس عملية وعلمية قوية لأنها تصنع هيبة ومنزلة الدولة بين الوحدات الأخرى العاملة في ذلك النسق الدولي، ولا شك أن امتلاك الدولة للسلاح والقوة النووية هي بحد ذاتها من أهم الخصائص الدالة على التفوق العسكري والاقتصادي، ومن المعلوم أن ايران تسعى منذ مدة لامتلاك وصنع السلاح النووي لأسباب عدة، منها ردع إسرائيل أو تحرير فلسطين أو موازنة القوة مع أمريكا التي لا تتفك من تهديدها والتي ضربت اتفاقية الخمسة زائد واحد المتعلقة بالملف النووي الإيراني عرض الحائط بعد تسنم دونالد ترامب رئاسة الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فان هذه البحث سوف تناقش مدى فاعلية وتأثير امتلاك ايران للقدره النووية على عملية صنع واتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: (البرنامج النووي، حظر الانتشار النووي، إيران واسرائيل، صنع القرار السياسي الخارجي، مفاوضات دول خمسة زائد واحد).

Abstract

The mechanisms and activity of foreign policy grew clearly and rapidly after 1945 with the end of World War II, and with the multiplicity of crises and global issues and the increase in the number of member states in the international community, the complexity of the phenomenon of foreign policy increased, which increased the importance of planning for it, planning enables the state to anticipate future changes and find the necessary capabilities to deal with them, so that the decision-maker is not shocked by positions that make him surprised by how to deal with them, and in order to obtain and reach a set of goals, the policy of any unit revolves International in general about self-protection, security, economic well-being and international prestige, and thus obtains a privileged position in the international system by paying attention to decision-making and making it based on strong practical and scientific foundations because it creates the prestige and status of the state among other units operating in that international system 'There is no doubt that the state's possession of weapons and nuclear power is in itself one of the most important characteristics indicative of military and economic superiority, and it is known that Iran has been seeking for some time to possess and manufacture nuclear weapons for several reasons, including deterring Israel, liberating Palestine, or balancing power with America, which continues to threaten it, and which hit the Five Plus One agreement on the Iranian nuclear file against the wall after Donald Trump assumed the presidency of the administration in the United States of America, and therefore this study will Discusses the effectiveness and impact of Iran's nuclear capability on foreign policy decision-making.

Keywords: nuclear program, non-proliferation, Iran and Israel, foreign policy decision-making, negotiations of five plus one countries.

المقدمة

تتميز العلاقات الدولية في الوقت الراهن بالتعقيد والترابط الناتج عن التغيرات والتطورات الكبيرة والسريعة التي يشهدها النظام السياسي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى والى يومنا هذا، وكان أهم هذه التطورات هو التقدم الهائل في التكنولوجيا العسكرية فوق التقليدية والمتمثل في ظهور الأسلحة النووية، التي شغلت الرأي العام بصورة كبيرة وهو ما أدى إلى تعقيد عملية اتخاذ القرارات وبالأخص في السياسة الخارجية للوحدات الدولية مع بعضها البعض. فقد نمت ظاهرة السياسة الخارجية بشكل واضح وسريع بعد عام 1945 مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع تعدد الازمات والقضايا العالمية وزيادة عدد الدول الأعضاء في المجتمع الدولي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وهو ما زاد من أهمية التخطيط لها، فالتخطيط يمكن الدولة من توقع التغيرات المستقبلية وإيجاد الإمكانيات اللازمة للتعامل معها وبذلك لا ينصدم متخذ القرار بمواقف يجعله متفاجئاً بكيفية التعامل معها، ومن المعروف ان الدولة، أيا كانت صغيرة ام كبيرة، تتأثر بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، كونها تستقبل سلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النظام الدولي وتقوم بالتعامل مع هذه السلوكيات على حسب فهمها لطبيعة ذلك السلوك، وبحثنا هؤا يركز على البرنامج النووي الإيراني في إطار العلاقات الدولية.

مشكلة البحث:

ان مسألة امتلاك وانتشار الأسلحة النووية تأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام العالمي وذلك بسبب علاقة المسألة الوثيقة بالأمن والسلم الدوليين، وقد احتلت هذه القضية اهتماماً أكبر مع بداية القرن الحادي والعشرين وتحديداً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. وأصبح متخذي القرارات السياسة يولون الاهتمام بالتخطيط لمواجهة التطورات في المستقبل بعد امتلاك بعض الدول القدرة النووية والتي أثرت على المتغيرات الإقليمية والدولية في سياسات بعض من الوحدات الدولية، ان دول الشرق الأوسط برمتها تراودها القلق بسبب حيازة إسرائيل للسلاح النووي ومساعي إيران لامتلاكها، ذلك ان إيران لم تعترف بقيام الدولة الإسرائيلية، وفي المقابل ترى إسرائيل في تلك المساعي الإيرانية خطورة بالغة على امنها القومي ووجودها واستقرارها، ليس عليها فقط بل على المنطقة ككل، ومما لاشك فيه إن قيام الدولتين بمواجهة الدول الأخرى في امتلاك القدرة النووية والدخول في سباق التسلح النووي يؤثر سلباً على الامن والاستقرار الدولي ناهيك عن امن واستقرار الشرق الأوسط، وعليه فان إشكالية البحث تتعلق بالسؤال عن مدى تأثير امتلاك القدرة النووية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية القدرة النووية للوحدات الدولية مع بيان التناقض والازدواجية من قبل النظام الدولي وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل والتصرف مع الملف النووي الإيراني والإسرائيلي حيث تعادي الأولى وتساند الأخيرة، وعليه فأن البحث لها جانبين يتمثل الأول في الأهمية النظرية أو العلمية، والتي تستند على البحث والجهد العلمي كونها تقوم بتحليل الاتجاهات العلمية المتعلقة بتأثير ودور القدرة النووية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، أما الجانب الثاني فيتعلق بالأهمية العملية أو التطبيقية، من خلال الاستفادة من الدروس المستخلصة او التي يمكن معرفتها عن طريق معرفة دور وتأثير القدرة النووية على قرارات السياسة الخارجية.

أهداف البحث:

- دراسة ومعرفة الانتشار النووي والمخاطر الناتجة عنه.
- معرفة مدى تأثير القدرة النووية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية
- معرفة المواقف الإقليمية والدولية من امتلاك ايران للسلاح النووي.

المبحث الأول

البرنامج النووي الإيراني

القوة كعامل متغير ومؤثر في العلاقات الدولية، يلعب دوراً بارزاً في استتباب الامن الدولي والحفاظ على السلم الدولي، رغم ذلك يعده البعض على انه عامل تهديد اكثر من كونه أداة للسلم، ومن المعلوم ان اساس القوة في نظريات العلاقات الدولية يتضمن معنيين رئيسيين اولهما، أنها تتضمن الاليات التي تؤدي إلى مسالك وطرق الحرب كي تتمكن السياسة الخارجية من تحقيق ما تربو اليه من اهداف بعد ما عجزت الاليات الدبلوماسية عن تحقيقها، أما المعنى الثاني فمفاده أن القوة هي بحد ذاتها علاقة محورية تستغلها الدول التي تملكها لإدارة النظام الدولي ضمن اطار العلاقات الدولية، وهذا يعني بأن القوة لا تمثل وسائل التدمير، وإنما حقيقتها قائمة على انها تعد خليطاً من قدرة مالكيها على الإقناع وقدرتهم على الإكراه، لذلك تستخدمها الوحدات الدولية للدفاع عن امنها وكيانها والنظام القائم فيها.

سعت العديد من الدول بعد منتصف القرن العشرين لامتلاك الأسلحة النووية كمحدد اساسي لاكتساب المكانة الدولية وكدليل على تفوق الدولة العسكري، الامر الذي دفع بالتنافس الدولي يصل الى ذروته سعياً للحصول على القدرات النووية.

بغض النظر عن دوافع وأهداف كل وحدة دولية والتي تختلف عن بعضها البعض يذهب محمد السيد السليم، في كتابه تحليل السياسة الخارجية 2013 فيما يتعلق بموضوع أهداف السياسة الخارجية الى القول، بأن أهداف الوحدات الدولية تختلف عن بعضها البعض على الرغم من أن هدف الحماية و الامن يبقى في المقام الاول، ويرى أيضاً بأن عامل البحث عن القوة يحرك صانع القرار السياسي الخارجي للعمل على أتباع وأنتهاج سياسة معينة تجعله قادراً على امتلاك اليات القوة التي تؤثر في مسار العلاقات بين الوحدة الدولية والدول العاملة في محيطها الاقليمي والدولي، والمتتبع لسياسة الجمهورية الاسلامية الايرانية سيرى بأن هناك ثمة دوافع علنية وأخرى غير معلنة تسلكها في أنتهاج سياستها النووية وبرنامجها النووي، إذ أنها ظاهرياً تدعي سعيها للحصول على البرنامج النووي الكامل مدعية بانها لأغراض سلمية، لكن حقيقة الامر تظهر غير ذلك، كونها لازالت مستمرة في تطوير أنظمة الصواريخ الباليستية المتعددة والمختلفة المدى، مما يعني أنها تستخدم برنامجها بشكل مزدوج يحمل الوجهين، العسكري والسلمي في نفس الوقت. (عبد المؤمن، 2003، ص 97).

المطلب الأول

نشأة البرنامج النووي الإيراني ومراحل تطوره

شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين جدلاً واضحاً بين الوحدات الدولية الاقليمية والعالمية على الساحة الدولية بشكل عام فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، حيث باتت الدول الغربية تهتم بهذا الملف نتيجة الضغوطات الامريكية التي جعلتها تغير من مواقفها على الصعيدين، السياسي والاقتصادي تجاه إيران.

تولى محمد رضا بهلوي حكم إيران وأعلى عرشها في سنة 1941، ليصطحب معه حتماً يجعل من دولته ذات قدرات نووية، وبذلك يتعاضم شأنها في المنطقة كقوة إقليمية مؤثرة، ولم يكن حينها أية اعتراضات على طموحات إيران لا في الداخل ولا في الخارج، نتيجة التطور التدريجي لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية. (تشوبين، 2007، ص36 وما بعدها)، لهذا سنحاول أن نسلط الضوء على بعض الاسئلة المتعلقة بالملف النووي الإيراني، مثلاً متى نشأ البرنامج؟ وماهي أهدافه ومراحل تطوره ومسيرته، بالإضافة الى مواقف القوى الدولية والاقليمية تجاه برنامج إيران النووي.

الفرع الأول

أهداف البرنامج النووي الإيراني

ثار جدل عنيف فترة عهد الشاه محمد رضا بهلوي حول الدوافع الحقيقية التي تقف وراء أهداف الشاه و دوافعه للاهتمام بالقدرة النووية، وكان معلوماً حينها أن الشاه سعى الى عملية بناء شامل و تحقيقها على كافة المستويات والاصعدة و المجالات في إيران سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو علمية أو ثقافية رغبة منه في جعل إيران قوة إقليمية عظمى في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي وليكون لها دوراً في الساحة الدولية وأدارة شؤون المنطقة السياسية وليكون لها موضع قدم في الدول المحيطة بها جغرافياً من أجل حماية عمقها الداخلي ومجالها الحيوي الإستراتيجي، وعليه سنقوم بتوضيح ثلاثة دوافع تعد الأهم من بين مجموعة من الدوافع التي كانت وراء المساعي الإيرانية لامتلاك القدرة النووية.

أولاً: الحصول على القدرة النووية لتأمين توازن القوى كوسيلة رادعة:

تستخدم الوحدات الدولية كافة أنواع الاسلحة التقليدية من أجل ردع الدول المعتدية أو التي دخلت معها في حرب لاي سبب، وهذا يعني أن الاسلحة التقليدية الية رادعة ومن الممكن استخدامها فترة النزاع المسلح مع غيرها من الدول من قبل الدولة متى ما اردت، وهذا يعني أن هناك ردعاً تقليدياً وآخر غير تقليدي يتمثل بالردع النووي الذي يختلف عن الردع التقليدي، فالأول يقتصر على التلويح بالاستخدام فقط دون الاستخدام الفعلي كالأسلحة التقليدية مما يجعل من الدولة المعتدية أو

الطامعة تمتنع عن القيام بعمل عدواني معين وبالذات استخدام السلاح النووي، وعلى هذا الأساس فإن سياسة إيران الخارجية تنطلق من تصورهما لحجم التحديات المتمثلة بوجود قوى نووية محيطة بها مثل باكستان في شرقها وإسرائيل في غربها وروسيا في الشمال. (عبد المؤمن، 2006).

من جانب آخر نجد أن التاريخ بحد ذاته يكون بمثابة العين التي ترى به الوحدة الدولية طريقها، فمثلاً الحرب العالمية الثانية وامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي ومن بعدها الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، كانت سبباً لتحقيق توازن القوى بين القطبين العملاقين والدول المتحالفة معها، و بالتالي دام السلام بين القطبين طيلة فترة الحرب الباردة والتي دامت لأكثر من خمسة عقود لتنتهي في بداية التسعينات من القرن الماضي، الامر الذي أثر في طريقة التفكير الاستراتيجي لدى صانع القرار السياسي الايراني بشكل عام. (تيرنزي، 2011).

صنفت إيران من بين إحدى دول محور الشر حسب إعلان بوش، والتي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بمعاقتها اقتصادياً وعزلها دولياً و أن لزم الامر مهاجمتها عسكرياً مثلما قامت به ضد النظام العراقي السابق عام 1991 فترة غزو الاخير للكويت، فلم يبقى أمام ايران سوى السعي لامتلاك السلاح النووي من أجل منع حدوث أي هجوم أمريكي عليها، وهي بهذا تأخذ الدروس والعبر من الحرب العالمية الثانية و فترة الحرب الباردة و كيف أن السلاح النووي كان رادعاً لأمريكا ذاتها من مغبة القيام بهجوم ضد الاتحاد السوفيتي و العكس بالنسبة للاتحاد السوفيتي، وهذا يعني أن ايران ببرنامجها النووي الكامل الدورة ستكون قادرة على ردع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كما أنها ستحقق لذاتها مكانة دولية إقليمية وستكون قوة لا يستهان بها في منطقة الشرق الاوسط. (مستشاري، 2003).

من جانب آخر نرى أن الحرب العراقية الايرانية والتي دامت ثمان سنوات قد أثرت على تأخر البرنامج النووي الايراني نتيجة قصف القوات العراقية للمنشآت النووية الايرانية وبالتالي تدميرها وتدمير جزء كبير من البنى التحتية للبلاد، من جهة أخرى تسعى إسرائيل التي يشوبها الغموض فيما يتعلق ببرنامجها النووي، والتي لم تفصح صراحة عن امتلاكها للسلاح النووي، الى المحافظة على الوضع السائد في الشرق الاوسط من أجل تأمين تفوقها في المنطقة والحفاظ على أمنها القومي الامر الذي يحتم عليها مجابهة كل المحاولات الايرانية الرامية الى تطوير البرنامج النووي وامتلاك السلاح النووي، وهذا لا يأتي بسبب الخوف من امتلاك إيران للقدرة النووية وإنما أيضاً من أجل أن تكون هي القوة الوحيدة في المنطقة ذات الامكانيات النووية. (الشرقاوي، 2007).

على هذا الأساس يكون دافع الردع النووي من أهم الدوافع التي تقف وراء المساعي الايرانية لامتلاك السلاح والقدرة النووية.

ثانياً: حماية الامن القومي الايراني

تحاول ايران جاهدة في أيجاد الارضية المناسبة لضمان أمنها القومي وحمايته والحفاظ على التفكير الجمعي المؤيد للثورة وقيادتها داخل المجتمع الايراني، و الثورة الاسلامية بالنسبة للقيادة الايرانية، هي من الاولويات التي يجب الحفاظ عليها، ولهذا نسمع بين الحين والأخر عن مصطلح القنبلة النووية الاسلامية والتي تستخدم لوصف الحالة التي يضع الغرب فيها أنفسهم في موقف المعادي للبرنامج النووي الإيراني. (بنونة، 1970 ، ص 179 وما بعدها).

تتحجج إيران وتتمسك بأرائها ومواقفها من السلاح النووي بسبب وجود اسرائيل التي تمتلك هذا السلاح وتهدد بين الحين والآخر قادة الجمهورية الاسلامية من مغبة الحصول على السلاح والسعي لامتلاكه، وتعتبر ايران ذلك الموقف الاسرائيلي دلالة على العداء للإسلام وللمذهب الشيعي الذي سيقود العالم الاسلامي حسب توجهات وأهداف السياسية الخارجية الايرانية، لذلك يرى صناع القرار السياسي الايراني أن السلاح النووي هو أضمن وسيلة للإبقاء على معالم وأسس وتطلعات الجمهورية الاسلامية الايرانية ويرون في عدم الحصول عليه تهديداً حقيقياً لبقائها كدولة ذات مذهب شيعي وأنهم بذلك سيكونون مضطهدين من قبل الاخرين. (مستشاري، 2003).

ثالثاً: اضعاف طابع الهيبة والمكانة الدولية:

يذهب جوناثان مركز، استاذ العلوم السياسية بجامعة واشنطن في دارة له بعنوان. (وهم البريستيج الدولي) أي المكانة الدولية، الى القول بأن المكانة الدولية والهيبة الدولية لا تقتصر عن كونها وهماً لسببين، الاول هو أن صناع القرار السياسي في الدولة ينطلقون من استخدام أحاسيسهم الشخصية للاستدلال على مكانة دولهم وكأن النظرة التي ينظر بها الاخرون الى دولهم هي ذاتها نظرتهم لدولهم، والثاني هو أن العوامل النفسية والسياسية تؤثر في مسار تقييم هؤلاء لمكانة وهيبة الوحدات الدولية الاخرى وبالتالي يقللون من أهميتها وينكرون وجودها.

وفي الدراسات المتعلقة بتحليل السياسات الخارجية، يتفق الباحثون على أن أهم هدف للسياسة الخارجية هو الحصول على الهيبة والمكانة الدولية بعد هدف تأمين أمن الدولة وضمان سلامتها واستقرارها، ومن هذا المنطلق ، فإن قوة الدولة و قدرتها اساس لسمعة الدولة وبالتالي دافع قوي للأبداع والمناورة التي تجعل من الاخرين يستشعرون حقيقة تلك القوة ويمكن فهم ذلك من خلال ما صرح به الزعيم الفرنسي شارل ديغول والزعيم الصيني ماوتسي تونغ اللذان تحدثا عن السلاح النووي مؤكداً على أن ذلك الامر يصب في النهاية لمصلحة بقائهم كدول ذات شأن دولي ومنزلة دولية، وبذلك فإن مساعي إيران أيضاً تصب في خانة الحصول على المكانة الدولية ولن يكون ذلك الا من خلال امتلاك السلاح النووي و القدرة النووية. (عبد السلام، 2008، ص 7)، الامر الذي يساعد الدولة في الحصول على مغنم سياسية في تفاوضها مع الوحدات الدولية المختلفة

معها في الرؤى والاهداف، ولقد ظهر ذلك بوضوح فترة مفاوضات دول خمسة + واحد، النووية مع ايران بعد 2010 عند اعلان الاخيرة عن تكامل برنامجها النووي السلمي. ويرى شاهرام تشوبين. (2007، ص36-57)، أن الدوافع المذكورة أيضاً هي اهم الدوافع الايرانية للحصول على السلاح النووي وهي الضامن لصعود أيران بين الدول في الساحة الدولية، كدولة عظمى اقليمياً وعالمياً وهي ضمان لسلامة النظام السياسي الايراني من التصدع أو اية محاولة لأزالته وتغييره كما حصل في العراق بعد التدخل الامريكي سنة 2003 وأنهاء نظام حزب البعث. وعلى الرغم مما سبقه من دوافع، يذهب فريق آخر من الباحثين الى القول بأن البرنامج النووي الايراني ليس الا تهديد مباشر لدول المنطقة، العربية منها وغير العربية. (الجسماني، 2006)، ويرون بأن الهدف الحقيقي في محاولات أيران يكمن في نشر مشروعها الثوري ومعتقداتها الشيعي ولاسيما في منطقة الشرق الاوسط ودولها العربية. (عبدالله، 2006)، ولعل وجود جماعات داخل المجتمعات العربية والتي تعتنق المذهب الشيعي، تشجع صانع القرار في ايران وقادتها لانتهاج هذا النمط من السياسة الخارجية. (احمد، 2006).

الفرع الثاني

مراحل تطور البرامج النووي الايراني

أن أية ظاهرة او موضوع تاريخي لا بد وان يكون له مراحل قد مرت بها، والملف النووي الايراني له مراحل التي مر بها بدءاً من منتصف القرن الماضي فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي والى يومنا هذا.

ومن الواضح للمتتبع بأن تلك المراحل تعكس طبيعة النظام الايراني في تبني السياسات الداخلية والخارجية الملائمة لكل مرحلة حسب ظروفها الخاصة بها والتي تميزها عن المراحل الاخرى، الامر الذي يجعل بالإمكان ملاحظة مظاهر التطور التي وقعت في كل مرحلة ومدى التأثير الدولي والاقليمي عليها. (حسناء وآخرون، 2019).

وعلى ضوء ما سبق، يمكننا الاشارة الى عدة مراحل مفصلية مر بها البرنامج النووي الايراني والتي تبدأ الاولى من نهاية الخمسينات والى فترة انتهاء حكم الشاه محمد رضا، أما الثانية فتمثل صعود قادة الثورة الاسلامية الى سدة الحكم بعد عام 1979، والثالثة امتدت من انتهاء الحرب الدولية على العراق بعد غزوها لجارتها الكويت سنة 1991 وبعد انتهاء نظام الثنائية القطبية وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق وبداية النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والتي امتدت الى أواخر عام 2004، أي بعد الدخول الامريكي الى العراق وتحريرها من النظام السياسي الذي كان يديره حزب البعث وزعيمها صدام حسين، ثم تليها المرحلة الاخيرة و التي بدأت فيها

العقوبات الدولية على ايران بعد ان تم عرض ملفها النووي على مجلس الامن الدولي. (حسنا وآخرون، 2019)، وفيما يلي سنعرض مختصراً عن كل مرحلة من تلك المراحل كسردي تاريخي لبيان تطور المشروع النووي الايراني.

المرحلة الأولى:

تمثل هذه المرحلة بداية التأسيس للمشروع النووي الايراني وهي الفترة الممتدة من 1958 والى بداية حدوث الثورة الاسلامية سنة 1979 وتغيير نظام الحكم وتبني الاسلام الشيعي كمنهج للدولة الايرانية، وكانت المساعدة التي تلقاها الشاه محمد رضا بهلوي من قبل الاستخبارات الامريكية (CIA) للقضاء على نوايا وتطلعات رئيس الوزراء الايراني محمد مصدق سنة 1953 سبباً لترسيخ العلاقات القوية بين الولايات المتحدة الامريكية وأيران، الامر الذي حدا بالشاه محمد رضا الى أقامه تحالف استراتيجي قوي مع امريكا ليقف ضد الكتلة الشرقية والمعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي فترة الحرب الباردة. (السبكي، 1999، ص 176).

وبعد اعلان الرئيس الامريكي أيزنهاور لمشروع برنامج الذرة من أجل السلام عام 1953، والذي يهدف الى أباحه الاستخدام السلمي للطاقة الذرية لكافة الوحدات الدولية التي تطمح الى ذلك، عملت ايران على توطيد العلاقة مع الولايات المتحدة للاستفادة منها في تثبيت الاساس البدائي لمشروع البرنامج النووي الذي سيكون العامل الرئيسي في توفير الطاقة الكهربائية للبلاد، وعملت أمريكا أيضاً على عدم خسارتها لحليف مثل ايران، فتم التوقيع على اول اتفاق نووي بين الطرفين سنة 1957 ليبدأ العمل به عام 1960. (السبكي، 1999، ص 173).

بناءً على تنفيذ تلك الاتفاقية، استطاعت إيران أن تحصل على مفاعل نووي للابحاث في جامعة طهران سنة 1967 والذي يعد بمثابة الخطوة الفعلية الاولى في طريق البرنامج النووي المتكامل، ولم تدخر الولايات المتحدة الامريكية جهداً في سبيل أنجاح المشروع وأمدت ايران بالوقود النووي الذي يحتاجه المشروع للتشغيل.

في أواخر الستينات من القرن العشرين تم تجديد الاتفاقية التي وقعها الطرفان الامريكي والايراني بالتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وكان التجديد في سنة 1969 ليكون ساري النفاذ لمدة عشر سنوات بهدف تأمين الطاقة الكهربائية لإيران، وحينها كان الشاه محمد رضا يصرح علناً ان كسب حليف قوي وفعال في ادارة النظام الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية امر يفتخر به الشعب الايراني وقيادته، ليؤكد في سنة 1974 على أن ايران من بين الدول التي لا تمتلك الاسلحة النووية وعليه فأن الصداقة مع الولايات المتحدة الامريكية هي ضمان لإيران ضد اطماع الدول المتربصة بها. (حسنا وآخرون، 2019).

على صعيد آخر، ومن أجل الحصول على امتيازات أكثر، أهتم صانع القرار الإيراني بجميع الفعاليات الدولية الرامية الى منع التوسع والانتشار النووي المستخدم لأغراض عسكرية وتسليحية، فكانت إيران من بين الدول الموقعة سنة 1968 على معاهدة الحد من أنتشار الاسلحة النووية التي تمت المصادقة عليها سنة 1970 هذه المعاهدة التي كانت في المادة الرابعة فيها يؤكد ضمناً حق ايران في تطوير برنامجها النووي للأغراض السلمية، ونصت المادة الرابعة في الفقرة الثانية على ما يلي تتعهد جميع الدول الاطراف بتيسير اتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ويكون لها الحق في الاشتراك في ذلك التبادل.

بدأت ايران تعمل بجد مع المجتمع الدولي فيما يخص الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وشرعت في تأسيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في تموز 1974 والتي أشارت المادة الاولى من قانونها التأسيسي الى سبب التأسيس المتمثل في "الاستفادة من الاشعة والطاقة الذرية في الصناعة والزراعة وتأسيس المحطات النووية لإنتاج الكهرباء ومصانع تحلية المياه المالحة، وكذلك أنتاج المواد الاولية اللازمة للصناعات النووية، وأنشاء بنية تحتية علمية وتقنية للمشاريع ذات الصلة، وتكون نظام تنسيق ومراقبة لكل ما يتصل بالطاقة الذرية من أنشطة على مستوى البلاد عامة". (منظمة الطاقة الذرية الإيرانية).

كانت هذه رغبة إيران لتثبت للعالم أنها تأتي في مقدمة الدول العاملة على احتواء الانتشار النووي وهي مع الجهود الدولية المبذولة في هذا الإطار، ولم يعد التعاون النووي قاصراً على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل تعدت الى مجموعة من الدول الغربية التي ساعدت ايران في مشروعها النووي. (محمود، 2001، ص55).

المرحلة الثانية :

تمثل هذه المرحلة تلك الفترة الممتدة من قيام الثورة الاسلامية سنة 1979 والى نهاية حرب الخليج الثانية 1991، إذ اختلفت سياسة رجال الدين الذين تولوا قيادة البلاد في ايران عن تلك التي كانت تتبناها القيادات فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي، فلقد كانت آراء ومعتقدات أية الله الخميني قائد الثورة ومرشدها الاعلى تتبع من أفكار تستند الى الشريعة الاسلامية التي تحرم استخدام اسلحة تدمر البشرية كالسلاح النووي، ناهيك عن تناقضها مع الاخلاق الاسلامية والفقهاء الاسلامي الذي يحظر صنع الاسلحة النووية، وعليه وقف المرشد الاعلى للثورة ضد بناء مفاعلات بوشهر النووية وأعتبره مشروعاً يقف ضد الاسلام ومبادئه الفاضلة فتوقف العمل ببناء المفاعلات النووية. (محمود، 2001، ص57).

جاءت هذه الخطوة من طرف الامام الخميني في اطار مشروعه الكبير الذي سماه بمشروع الحضارة الايرانية، والذي أراد من خلاله الصاق الاسلام بكافة المشاريع بما فيها مشروع البرنامج النووي، وسرعان ما أمر بالغاء جميع صفقات السلاح والمشاريع الصناعية الإستراتيجية مع الدول الغربية التي أسماها بدول العداة للإسلام ومحور الشيطان. (حسناء وآخرون، 2019).

كانت الحرب العراقية الايرانية التي دامت ثمان سنوات سبباً في تدمير المفاعل النووي في بوشهر وتدمير البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني، نتيجة القصف المستمر من جانب الطيران العراقي ما بين أعوام 1980-1988، ورغم أن الخميني كان يقف بالضد من البرنامج النووي ولم يقبل طيلة فترة قيادته للجمهورية الاسلامية ببناء وتنشيط المفاعل النووية، الا ان بعضاً من القيادات الايرانية كانت تشعر بضرورة امتلاك البرنامج النووي، لاسيما دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية التي كانت ترى في ذلك إعادة للهبة والمكانة الدولية الايرانية، وسرعان ما تأكد ذلك بعد وفاة المرشد الاعلى الاول اية الله الخميني 1989 وانتهاء الحرب العراقية الايرانية، حيث تابع علي أكبر هاشمي رفسنجاني اعادة تنشيط المفاعل النووية بنفسه حينما كان رئيساً للبرلمان و حينما أصبح رئيساً للجمهورية الاسلامية فيما بعد، وتابعت الدولة الايرانية موضوع اعادة العلاقات الى سابق عهدها مع الدول التي كانت بينها وبينهم اتفاقيات بشأن التعاون النووي مثل باكستان، مما يعني أن ايران كانت لها نشاط نووي حتى فترة حكم أية الله الخميني. (السبكي، 1999). وتشير بعض المصادر الى عدم التخلي عن البرنامج بشكل كامل استنادا منهم على بعض الوقائع والحديثات، فمثلاً أبقّت ايران على الابحاث المتعلقة بالطاقة النووية في كلية اميرآباد التكنولوجية ولكن تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أنها قامت بنقل الوقود النووي من مفاعل بوشهر قبل القصف العراقي لها الى مناطق آمنة بعيدة عن الحرب وأثارها، والاهم من ذلك كله حدوث حريق سنة 1982 في مفاعل بوشهر مما يدل على استمرارية العمل فيها من قبل الايرانيين أنفسهم و الذين كانت تنقصهم الخبرة الفنية و الادارية آنذاك. (ابو ناصر، 2010، ص 19).

أن دل ما سبق على شيء فسيدل على أن إيران لم تتخلى نهائياً عن برنامجها بعد الثورة، بل قامت فقط بتعطيل العمل أو تأجيله لحين مجيء الفرصة المناسبة، فكانت حربها مع العراق سبباً في بحثها عن الهبة والمكانة الدولية بالإضافة الى تفكيرها من جديد بتفعيل العمل النووي من أجل ردع أي وحدة دولية تفكر في الاعتداء عليها.

المرحلة الثالثة :

سمات هذه المرحلة تبدأ من اعلان بوش الاب لولادة النظام العالمي الجديد ذو القطب الواحد الذي يديره الولايات المتحدة الامريكية، إذ تبدأ هذه المرحلة من نهاية حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991 وصولاً الى سنة 2004 وتواجد القوات الامريكية والبريطانية على

أراضي العراق بعد دخولها فيما يسمى بعملية التحرير عام 2003، والذي يعده البعض تحريراً، فيما يؤكد آخرون على أنه غزو للعراق تحول بموجبه العراق من نظام سياسي رئاسي الى نظام اتحادي فيدرالي، وأنتهى بموجبه فترة حكم الرئيس السابق صدام حسين، وهذا يعني ان هذه الفترة الزمنية 1991 - 2004 شهدت مجموعة كبرى من المتغيرات الدولية والاقليمية وأصبح النظام العالمي يدار من قبل الولايات المتحدة التي طالما بحثت عن هيبته وكافحت من أجل الابقاء عليها. (محمود، 2001، ص55).

سعت الولايات المتحدة الامريكية الى اخماد أي طموح من شأنه أعلاء المكانة والهبة الدولية والاقليمية في الشرق الاوسط، وبالطبع عمدت امريكا الى ذلك من أجل الابقاء على أمان المصالح الإستراتيجية التابعة لها وعدم الاضرار بها، وبالطبع تأتي إيران في مقدمة الدول الطموحة في الشرق الاوسط للقيام بدور رئيسي في إدارة المنطقة. (محمود، 2001، ص 56). وعلى هذا الاساس الطموح قامت إيران في تلك الفترة بتكثيف جهودها لإنجاح برنامجها النووي، الامر الذي جعلها قادرة على إجراء الابحاث المتقدمة بهذا الشأن، وعلى أثره استطاعت أن تؤسس منشآت نووية مهمة ولكن في سرية تامة تجنباً لوقوع أي هجوم عسكري يؤدي الى تدمير ما تم بناؤه وايقاف عمل البرنامج، وفوق هذا استطاعت إيران بفضل جهودها المستمرة من أن توقع على عدد من الاتفاقيات مع كوريا الشمالية وروسيا والصين للحصول على المواد اللازمة التي تساعد على تطوير برنامجها النووي، علماً أن الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل وبعض دول الخليج العربي لم يتهاونوا أبداً في مجابهة الطموح الايراني ومارسوا عدة أشكال من الضغوطات على المستويين الاقليمي والدولي لإعاقة المشروع الايراني في المنطقة. (حسنا وأخرون، 2019).

المرحلة الرابعة:

السمة الرئيسية في هذه المرحلة تلخصت في مجابهة الولايات المتحدة الامريكية العلنية لمشروع إيران النووي، بالإضافة الى حشدها للتأييد الدولي الى جانبها من أجل فرض العقوبات على إيران لإرغامها على أثبات حسن نيتها وجعلها تتخلى عن طموحاتها في امتلاك السلاح النووي والاكتفاء باستخدام البرنامج للأغراض السلمية فقط مع أثبات ذلك للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويمكن تحديد بدايات هذه المرحلة بعد عام 2004 والى لحظة كتابة هذه الدراسة 2019. بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر صنفت الولايات المتحدة دول العالم الى قسمين، دول محور الخير وهي التي تقف مع أمريكا ضد الارهاب وتساعد في مكافحة كل أشكال الارهاب الدولي، ودول محور الشر وهي التي تعادي الولايات المتحدة الامريكية وتصنفها أمريكا في خانة الدول الراحية للإرهاب ومنها

أيران والعراق قبل 2003 والسودان وأفغانستان وكوريا الشمالية. (يوسف، 2008، ص 149 - 170).

بعد تصنيفها كدولة راعية للإرهاب وضمن دول محور الشر، بدأت أمريكا بالضغط المتزايد على إيران وبحثت عن التأييد الدولي والتحالفات الإستراتيجية من أجل منع إيران من الحصول على السلاح النووي والتكنولوجيا المنتجة له، وكانت حجتها القوية متمثلة في أنها تسعى الى الحفاظ على السلم والامن الدوليين وأن امتلاك إيران للسلاح النووي سيكون مصدراً للقلق وتهديداً مباشراً لدول الشرق الاوسط و العالم أجمع، لاسيما أن إيران قد هددت على لسان الرئيس السابق احمدي نجاد في أكثر من مناسبة بمسح اسرائيل من على الخرائط الجغرافية متى ما بدأت الاخيرة بأي تصرف عدواني ضدها. (عبدالقادر، 2005)، ولقد كانت معارضة ايران لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وممانعتها لزيارة المفاعلات النووية الايرانية والاطلاع على نتائج الابحاث المتعلقة بالمواد النووية بعد عام (2003) سبباً في استنشاطة الغضب الدولي والامريكي على وجه الخصوص، مما أدى الى الافصاح علناً من قبل الدول الغربية بأن المشروع الايراني ليس الا مشروع تسليحي يهدف الى صناعة القنبلة النووية، وعليه بدأت موجة من العقوبات على إيران ولازالت مستمرة، وتصريحات الرئيس الامريكي دونالد ترامب بهذا الصدد تثير قلقاً دولياً لأنه لا يعبر أدنى اهتمام للاتفاقية التي وصلت اليها دول خمسة + واحد، مع إيران بشأن ملفها النووي، وكثيراً ما تشير أداراه ترامب الى الخيار العسكري كأحدي الخيارات المطروحة لكبح طموحات إيران النووية في المنطقة

المبحث الثاني

موقف القوى الاقليمية والدولية من البرنامج النووي الايراني

لم تتوقف إيران عن تطوير برنامجها النووي ولم تكثرث للتهديدات الامريكية، مما كان سبباً في ان يصبح الملف الاكثر اهتماما ونقاشاً في المحيط الاقليمي والدولي لإيران، فتباينت الآراء والمواقف تجاه البرنامج بين موافق عليه ومعارض له استنادا الى مجموعة من العوامل الخاصة بكل وحدة دولية، ليكون ذلك أمراً مساهماً في تشكيل موقفها من الملف النووي الايراني. (عبد القادر، 2005)، ولهذا سنورد فيما يلي بعض المواقف الدولية و الاقليمية و ردود الافعال على البرنامج النووي الايراني.

المطلب الأول

موقف القوى الإقليمية

لطالما توجست دول المنطقة المحيطة بأيران، من التطلعات والمساعي الايرانية الرامية الى اثبات نفسها كلاعب أساسي يدير الملفات المختلفة والحساسة في الشرق الاوسط وتقوم بتصدير مبادئ ثورتها في الدول التي تضم شرائح شيعية مثل العراق والكويت واليمن ولبنان وسوريا وغيرها من الدول الاقليمية، وليس بخاف على المتتبعين لأحداث الشرق الاوسط، مدى اهتمام هذه الدول بالملف الايراني خاصة بعد أن أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقاريرها ما بين الاعوام 2003 - 2006، أن برنامج أيران النووي بإمكانه خدمة أهداف ايران التسليحية وانها قد تستخدم لأغراض غير سلمية، الامر الذي جعل من دول المنطقة وعلى رأسها دول الخليج واسرائيل في أن تفعل كل ما بوسعها من أجل أعاقه البرنامج التسليحي الايراني، وبدا ذلك واضحاً في أول زيارة رسمية للرئيس الامريكي دونالد ترامب الى المملكة العربية السعودية بعد توليه إدارة البيت الابيض، حيث وقع عقوداً تسليحية تجاوزت عشرة مليارات دولار لمجابهة التهديد الايراني المستقبلي. (زهرة، 2015)، وفيما يلي نستعرض بعضاً من تلك المواقف كالاتي:

ولرغم استقرار العلاقات بين تركيا وأيران اقتصادياً، الا أنه يلاحظ تذبذباً في مواقف الطرفين تجاه بعض من القضايا في المنطقة، كالملف السوري الذي أظهر تبايناً بين الطرفين، فتركيا وقفت بالضد من بقاء نظام بشار الاسد وتدخلت بشتى السبل والوسائل لأسقاط النظام السوري، بينما أيران كانت ولا تزال في موقف المناصر والحامي لذلك النظام، وهذا يعني أن غياب قيادة عربية في المنطقة، تؤدي الى تقوية نفوذ كل من الدولتين التركية والايرانية وحسب مصالحها وأهدافها. (حسناء وآخرون، 2019).

اعتمدت تركيا على سياسة تصفير المشكلات واستخدام القوة الناعمة مع الوحدات الدولية في محيطها الاقليمي، بينما كانت أيران تؤمن بسياسة المواجهة العسكرية في بعض الحالات وتسليح حلفائها من الاحزاب والتيارات والميليشيات لتقوم بتنفيذ سياسات أيران في المنطقة، كما أن أيران اعتمدت على أموال النفط لدعم هؤلاء، والمتتبع للمشهد السياسي والعسكري في المنطقة يرى بوضوح تحركات قاسم سليمانى قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الايراني والمسؤول عن العمليات العسكرية والسرية خارج أيران. (محمود، 2017).

تضاربت الرؤى والمواقف بين البلدين فيما يتعلق بمصالحها في العراق، فايران سعت منذ انتهاء نظام صدام حسين بعد 2003 الى ترسيخ قواعد نفوها في العراق، لتتحكم في مسار السياسات العراقية بشكل عام، بينما تركيا التي كانت قلقة من توسع النفوذ الايراني، أتبعته سياسة مرنة تضامنية مع شرائح و طوائف المجتمع العراقي سعياً منها لتحقيق التوازن بينها وبين جارتها أيران،

ولازالت الدولتان تقومان بالزيارات المتبادلة وعلى أعلى المستويات من أجل زيادة أواصر التفاهم بينهما. (عثمان، 2002).

الموقف التركي:

فيما يتعلق بموقف تركيا من الملف النووي يلاحظ أنها تتحرك في إطار المصالح المشتركة مع إيران، وعليه فإن تركيا تفكر أساساً في مصلحة أمنها القومي، مما يعني أنها بلا شك تخشى من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة في حالة امتلاك الأخيرة للسلح النووي، مما سيؤدي الى خلل كبير في توازن القوى بين الطرفين المتلاصقين جغرافياً على الرغم من كون تركيا عضو في حلف الشمال الاطلسي (NATO) وبالتالي تتمتع بحماية نووية من جانب الحلف. (حسنا وآخرون، 2019).

ورغم التوجهات التركية غير المعلنة تجاه الملف النووي الإيراني، الا أنها سعت دوماً للحفاظ على علاقات البلدين الاقتصادية وبالذات في مجال الطاقة، لذلك أيدت تركيا كل مسعى إيراني في مجال الطاقة أن كانت متوافقة مع التشريعات الدولية وتتماشى مع الاستخدام السلمي لها وتلتزم بلوائح وتعليمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (عثمان، 2002).

وأيدت تركيا المساعي الدولية لحل الازمة النووية مع إيران سلمياً، ووقفت بجانب الدبلوماسية الدولية في مفاوضاتها مع إيران، ورفضت كلياً استخدام الاراضي التركية للقيام بهجوم عسكري ضداً إيران في حالة تفاقم الازمة وفشل الحل الدبلوماسي في مفاوضات خمسة + واحد، كما أنها وقفت بالضد من فرض العقوبات الاقتصادية كونها ستؤدي الى الضرر بالمصالح الاقتصادية التركية مع إيران، ولقد تبين الموقف التركي بوضوح حينما صرح الرئيس التركي السابق عبدالله غول عقب صدور قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1929 والصادر عام 2010 الخاص بفرض العقوبات الدولية على إيران، (أن تركيا تدعم حق إيران في امتلاك برنامج نووي وأن بلاده ستقدم العون الى إيران لبناء البرنامج مؤكداً أن تركيا لن تسمح للولايات المتحدة الامريكية في استخدام الاراضي التركية بنية الهجوم العسكري على إيران الا اذا سمحت أنقرة بذلك وهذا ما لن يكون). (حسنا وآخرون، 2019).

في أواسط عام 2006 عرضت تركيا استعدادها للوساطة بين إيران والدول الغربية لحل المشاكل المتعلقة بالملف النووي، لكن إيران رفضت العرض لعدم ثقتها بالنوايا التركية، وضلت العلاقات الإيرانية مع الغرب تتدهور يوماً بعد يوم الى صدور قرار مجلس الامن بشأن العقوبات على إيران عام 2010، فهرعت إيران للدخول في اتفاق يضم كلاً من تركيا والبرازيل وواقفت على أن تتدخل تركيا كوسيط بينها وبين العالم لتوضيح الاهداف السلمية للمشروع الإيراني، وكان ذلك محل ترحيب من الجانب التركي، حيث كانت تركيا ترحب في كل مناسبة بتقارب إيراني معها لحل الازمة، وهذا

ما أكد عليه وزير الخارجية آنذاك أحمد داود أغلو في مقالة له قبل ذلك الاجتماع الثلاثي بسنة، حيث جاء فيه (أن على دول المنطقة أن تتعاون مع بعضها البعض في حل الازمات الإقليمية). (داوود اغلو، 2005).

استمرت الزيارات الرسمية وعلى مستويات رئاسة الدولة بين البلدين، وبالذات بعد الاتفاق الإيراني مع دول خمسة + واحد، حيث عبرت تركيا عن موقفها الترحيبي معلنة بأنه، يمثل عهداً جديداً يؤدي الى استتباب الامن والاستقرار في المنطقة وسيؤدي الى تزايد ملحوظ في الحركة الاقتصادية بين كل من تركيا وإيران. (حسنا وأخرون، 2019).

بشكل عام نستطيع أن نلاحظ الموقف التركي من خلال ما سبق ونستخلصه فيما يلي:
- رغم معارضة تركيا لوجود السلاح النووي في المنطقة، الا أنها لا تمنع من وجود برنامج نووي متكامل هدفه يصب في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

- لا يمكن أن تفتح تركيا أراضيها أمام الخيارات العسكرية الغربية ضد إيران، لأنها لا تريد أن تدخل في خلافات مستقبلية مع إيران.
- رغم الخوف المخفي من امتلاك إيران للسلاح النووي، الا أن تركيا لديها ضمان دولي كونها عضو في حلف الشمال الاطلسي ذات القدرات النووية الإستراتيجية.
- تركيا كانت ولا زالت مع الحلول الدبلوماسية السلمية لحل الملف العالق بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد اهمال الرئيس الامريكى دونالد ترامب للاتفاقية النووية بين دول خمسة + واحد وإيران.

الموقف الإسرائيلي:

تعتبر الثورة الاسلامية في إيران من الاحداث التي لا يمكن لإسرائيل أن تتعايش معها أو أن تتجاوز معها حتى بعد أن أنقضت اربعة عقود من حدوثها سنة 1979، فلقد قضت الثورة على أفضل علاقة بين اسرائيل وإيران، تلك العلاقة القوية والمتينة التي بناها نظام الشاه محمد رضا بهلوي منذ تأسيس الدولة الاسرائيلية عام 1948، لتمهد الطريق أمام إيران للاعتراف بإسرائيل بعد التأسيس بعامين فقط ولتكون إيران من أوائل الدول المعترفة بها.

لم تكن هذه العلاقة الجيدة فترة حكم الشاه أتية من فراغ، بل كانت المصلحة المتبادلة بين الطرفين هي الحكم بينهما وخاصة الاقتصادية، حيث كانت إيران ساحة خصبة لعقد صفقات السلاح مع اسرائيل التي كانت تبيع السلاح لإيران، في الوقت الذي كانت إيران الغنية بالنفط تغطي احتياجات

اسرائيل النفطية بالإضافة الى أن اسرائيل كانت قادرة على توطيد العلاقات بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وأيران، وهذا ما كان الشاه يحاول جاهداً أن يصل اليه. (أيلاند، 2010).

تغيرت طبيعة العلاقات بين البلدين عقب قيام الثورة عام 1979، وبدأت اسرائيل تتخوف من النهج الايراني الجديد ونظام الحكم الذي يعتمد على العقيدة الاسلامية في صياغة أهداف السياسة الخارجية لإيران وسياستها الداخلية أيضاً، مما جعل من اسرائيل في موقف المعادي للثورة الاسلامية وتطلعات صناع القرار السياسي فيها، وجعلتها تبحث في شتى السبل المؤدية الى القضاء على النظام الجديد في إيران خاصة بعد أن قدمت ايران شتى أنواع المساعدات للجماعات الفلسطينية المعادية لإسرائيل بالذات الاسلامية منها، ثم ما زاد الطين بلة، محاولات إيران الرامية لتطوير برنامجها النووي والذي جعلت تلك المخاوف الاسرائيلية تزداد أكثر فاكثرت لتتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ضد ذلك البرنامج. (السامرائي، 1988، ص 40).

جاءت المخاوف الاسرائيلية من البرنامج النووي الايراني، لكونها ضلّت تعتقد أن برنامج اسرائيل النووي هي الرادع الاساسي لأية دولة تنوي التعدي عليها بما فيها ايران الناقمة منها، وفي حال امتلاك ايران للسلاح النووي فأنها ستكون بمثابة الزلزال الذي يهدم الوجود الاسرائيلي ويفقدها ميزة احتكار السلاح النووي في الشرق الاوسط. (الداوي، 2007، ص 23).

وبسبب الخطورة التي يمثلها البرنامج النووي الايراني على اسرائيل، فأنها لم تدخر وسعا في أقناع المجتمع الدولي لتتكاثف من أجل كبح طموح إيران النووي. (عبد السلام، 1993)، الامر الذي أدى بلجنة الامن والشؤون الخارجية في البرلمان الاسرائيلي (الكنيسيت)، الى التصريح عام 2005، بأن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي الى تبلور مفهوم جديد للشرق الاوسط سمته الاساسية هي التهديد الاقليمي والعالمي لماهية الامن والاستقرار الدولي. (عبد الهادي، 2011)، ولهذا فأن على دول العالم وعلى رأسها أمريكا أن تقف بجدية ضد المشروع الايراني وتحبطه، وفي حال عدم القيام بذلك فأن اسرائيل على أتم الاستعداد لضرب المنشآت النووية الإيرانية.

أن الموقف الاسرائيلي تجاه الملف النووي الايراني واضح للمجتمع الدولي ولايران وشعوب المنطقة، حيث صرح أكثر من مسؤول اسرائيلي طيلة العقود الاربعة الماضية بعد الثورة الاسلامية الايرانية، أن ايران بمشروعها النووي يمثل أكبر تهديد لوجود اسرائيل، وأن المجتمع الدولي ومجلس الامن الدولي مسؤول عن حماية أمن واستقرار اسرائيل والعالم أجمع، ولم تقم اسرائيل في العمل خفية ضد ايران، بل على العكس أظهرت استعدادها علناً لشن ضربات عسكرية موجّهة لتدمير المفاعلات الايرانية النووية وجاء ذلك على لسان كل من استلم رئاسة الوزارة في اسرائيل من 1980 والى يومنا هذا. (الداوي، 2007، ص 117).

أن إسرائيل تعتبر إيران نداً لها و خطراً جسيماً يهددها وهي لا تزال تحتاط لكل طارئ قد يحدث، لان الضربات العراقية بالصواريخ التي وصلت الى قلب اسرائيل أثناء غزوها للكويت عام 1990-1991 جعلتها لا تؤمن ولا تعتمد على مفهوم الضمان الامريكي لأمن اسرائيل، وهذا يعني ان اسرائيل تعيش في قلق دائم مخافة ان تفيق يوماً ما على دوي الصواريخ الايرانية، ولهذا السبب طالب بنيامين نتنياهو من الادارة الامريكية بشن هجمات عسكرية محدودة وموجهة صوب منشآت البرنامج النووي الايراني لتردعها عن مغبة القيام بعمل عسكري ضد اسرائيل، الا أن الادارة الامريكية رأت في الحل الدبلوماسي والسياسي الطريق الامثل للتعامل مع ايران، مما كان سبباً في توتر العلاقة بين اسرائيل وأمريكا، وهذا ما حدى برئيس الوزراء نتنياهو الى اطلاق حملة انتقادات واسعة ضد الادارة الامريكية وموقفها هذا، الامر الذي اضعف العلاقة بين الطرفين، من جانب آخر تعرضت ادارة نتنياهو لانتقادات من جانب الشعب الاسرائيلي والأحزاب المعارضة نتيجة تسببه في تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة، لكن بعد تصريحات الرئيس الامريكي دونالد ترامب الشديدة اللهجة ضد ايران ورفضه للاتفاقية الموقعة من قبل دول ال خمسة + واحد، مع ايران، تنفس المجتمع الاسرائيلي شعباً و قيادة الصعداء، مما جعلت من الحكومة الاسرائيلية تعيد النظر في علاقاتها مع امريكا نحو لتتجه نحو الاحسن. (مايكل، 2015).

مما تقدم يظهر لنا الموقف الاسرائيلي بوضوح تام، فهي ترفض كلياً وجود قوة نووية الى جانبها في المنطقة، كما أنها لا تقبل بأي شكل من الاشكال امتلاك ايران للسلاح النووي حتى لو تطلب الامر تدخلاً عسكرياً من جانبها وحدها أن لم تقف الولايات المتحدة معها في القضاء على البرنامج النووي الايراني.

موقف دول الخليج العربي:

يلاحظ بشكل عام ان العلاقات بين دول الخليج العربي مع إيران ذات طبيعة معقدة ومتشابكة وأنها تتغير حسب المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة. (ادريس، 2006، ص96)، ولايب أن العلاقات بين الأطراف الخليجية وإيران تستند الى اسس تاريخية وجغرافية واقتصادية وامنية ايضا. وصفت العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 بانها كانت ذات طبيعة متناقضة مابين التعاون والتضاد بسبب خوف دول الخليج من وصول مبادئ الثورة الإسلامية الشيعية اليها، خاصة وان ايران حاولت مراراً في ان تقوم بدور القوة الإقليمية المسيطرة على زمام إدارة الملفات الشائكة في المنطقة، ولكن بسبب حرص صناع القرار السياسي في ايران والقوة التفاوضية والدبلوماسية وسياستها الخارجية القائمة على تهدئة الصراعات مع دول الجوار تحسنت العلاقة بين الطرفين، وهذا ما كان يربو اليه صناع القرار السياسي الخارجي في ايران من أجل تحقيق مصالحها القومية وتوسيع التبادلات الاقتصادية والعسكرية. (وليد، 2010).

من جهة أخرى لابد من ملاحظة طبيعة العلاقات الإيرانية مع منظمة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ترى فيها إيران مجلساً تأسس من أجل العداء لها في المقام الأول، ولهذا لم ترغب ابداً في تحسين العلاقات معها، الأمر الذي أدى الى تأجيج الصراع بين الطرفين. اتبعت ايران منطق القوة كسياسة تحكم طبيعة علاقاتها مع دول الخليج في مراحل تطور العلاقات بين الطرفين انطلاقاً من إدراك إيران لتفوقها العسكري على تلك الدول، ولهذا نرى بان الدول الخليجية نظرت الى البرنامج النووي الإيراني انطلاقاً من اعتبارات سياسية واقتصادية اساسها الحفاظ على المصالح المتبادلة والحركة التجارية بينهما، الأمر الذي أدى الى انتهاج ايران في الأخير لسياسة منفتحة تجاه هذه الدول من أجل تفادي العزلة الدولية المفروضة عليها من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، وبذلك نجد أن العلاقات الإيرانية مع دول الخليج تنطلق من حاجتها إلى الصداقات المستقرة وتجنب العداوات والعزلة الإقليمية وتطوير علاقاتها التجارية، من جانب اخر فان الرغبة في انتهاج سياسة خارجية مستقلة يعتبر دافعا من الدوافع الإيرانية المتبعة في علاقاتها مع الدول الخليجية. (هولس، 2007).

مما تقدم نستطيع معرفة موقف الدول الخليجية من الملف النووي الإيراني، فعلى الرغم من إدراك دول الخليج لتطلعات إيران الإقليمية وعلمها بان امتلاك إيران للسلاح النووي سيشكل تهديداً للمنطقة بأكملها وسيزعزع استقرارها، إلا أنها ترى أفضل الحلول في الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة المتعلقة بالملف النووي. (حسنا و اخرون، 2019).

موقف مجلس التعاون الخليجي:

تحاشى رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي مواجهة إيران بشكل مباشر فيما يتعلق ببرنامجهما النووي، واكتفت بدعوة إيران إلى تقديم التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسماح لها بالتفتيش من أجل التأكيد على شفافية برنامج إيران النووي، ورحبت دول المجلس بالتطمينات الإيرانية لها حول سلمية البرنامج بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الحالي حسن روحاني عام 2005 والذي كان حينها كبير المفاوضين الإيرانيين، أما عن موقف المجلس من اتفاق خمسة + واحد، فقد رحب به شريطة الوصول إلى حل شامل، بالإضافة الى تعهد ايران بعدم التدخل في شؤونها واحترام حسن الجوار. (احمد، 2007).

المواقف الخليجية الفردية:

يلاحظ أن تركيز كل دولة كان منصباً على نتائج اتفاق الخمسة + واحد والذي تضاربت حوله الرؤى الخليجية، وجعلتها غير موحدة، فهناك من يعلن مخاوفه من البرنامج النووي الإيراني سواء أكان عسكرياً أو سلمياً، ومن يحرص على ازالة هذه المخاوف. (الراوي، 2006)، فمثلاً نجد أن الكويت رحبت به، ومن ناحية أخرى نجد أن الموقف السعودي شابه القلق الصريح في بداية

الإعلان عن الاتفاق، ثم أكدت السعودية أنه في حالة توافر حسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية من أجل الوصول لحل شامل لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وهذا يعني أن الدول الست في مجلس التعاون الخليجي بالرغم من قلقها بشأن البرنامج النووي الإيراني فإنها لن تستطيع المشاركة في أي عمليات ضد إيران دون صدور قرار واضح من مجلس الأمن يتطلب ذلك، انطلاقاً من العلاقات المتنوعة بين الطرفين. (حسنا و اخرون، 2019).

الموقف العربي العام:

تقف الدول العربية الى جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل منع انتشار الأسلحة النووية ودعم جهود الوكالة في تنفيذ آليات عدم انتشار تلك الأسلحة، من أجل إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولهذا جاء الموقف العربي رافضاً للبرنامج النووي الإيراني كونه يشكل تهديداً صريحاً لأمنهم. (محافظه، 2009، ص444).

فامتلاك تلك القوة من شأنها جعل إيران القوة الأولى في المنطقة، والسعي الإيراني الطامح الى احداث التوازن بينها وبين إسرائيل وإظهار ايران كقوة إقليمية ذات قدرات نووية، تجعل من الدول العربية تتخوف من احتمالية استخدام تلك القوة في أهداف غير سلمية، ولهذا فالدول العربية تعطي اهمية بالغة للقدرات الإيرانية وتضعها ضمن اولويات أجندتها السياسية خاصةً بعد تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 2003 والتي تشير إلى وجود مؤشرات جدية على احتمالية خدمة البرنامج لأغراض تسليحية. (الراوي، 2006).

نستنتج مما سبق، ان موافقة الوحدات الدولية في الشرق الأوسط على استكمال المشروع النووي الإيراني مشروط بالاستخدام للأغراض السلمية، على ان تتواجد ضمانات قوية بهذا الشأن. اما فيما يخص إسرائيل التي رفضت استكمال البرنامج النووي لإيران كلياً سواء كان للأغراض السلمية أو للأهداف العسكرية، فهي ترفض استكمال المشروع لأنها ترى فيه مصدراً للخطر والتهديد على الامن القومي الاسرائيلي، إلى جانب قلقها من توسع الدور الإيراني في المنطقة وبروزها كقوة إقليمية كبرى. (هولس، 2007).

المطلب الثاني

البرنامج النووي الإيراني والمواقف امريكا والاتحاد الاوربي منه

يرى الخطيب، محمد نصر. (2006، ص35)، إن انتصار الثورة الإسلامية وإعادة إحياء البرنامج النووي بعد توقفه خاصةً بعد تطور إمكانيات العراق في استخدام الأسلحة الكيميائية أثناء الحرب العراقية الإيرانية وبزوغ الطموح الإيراني في التوسع في البرنامج النووي، أثارت الشكوك الدولية في أن المشروع يحمل أهدافاً عسكرية وأن إيران عازمة على تصنيع سلاح نووي.

سبق وان ذكرنا كيفية نشأة البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي وكيف ان الولايات المتحدة الامريكية كانت من الدول السبابة الى ابداء التعاون مع ايران في هذا المجال تبعتها دول غربية أخرى، ولهذا فان مسالة امتلاك ايران للتقنية النووية لم تكن تمثل جل الاهتمامات للوحدات الدولية والمنظمات الدولية، لكن مع وضوح النوايا الإيرانية في بداية القرن الحادي والعشرين وبرز التقارير المؤكدة على توظيف ايران لقدراتها النووية في الاستخدام العسكري لم تقف المنظمات الدولية ولا القوى العالمية العظمى مكتوفة الايدي، ومن هنا بدأت العقوبات تتوالى على إيران، وبالرغم من تباين المواقف الدولية واختلاف مستوياتها وأساليبها في التعامل إلا أنها انطلقت جميعاً من إشكالية عدم الثقة في نوايا البرنامج النووي الإيراني. (حسناء واخرون، 2019)، عليه نستعرض بعضاً من المواقف الدولية تجاه الملف النووي الإيراني كالتالي:

اولاً: الموقف الأمريكي:

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي بدأت الولايات المتحدة الامريكية قيادة النظام الدولي الجديد ضمن إطار هيمنة القطب الواحد حيث أعلن الرئيس الأمريكي حينها جورج بوش الاب ولادة النظام العالمي الجديد، الامر الذي جعلت من الولايات المتحدة تحدث توازناً لصالحها يمنع صعود أي قوى أخرى منافسة لها. (امنة، 2010).

وعليه استخدمت الإدارة الامريكية سياسة الكيل بمكيالين وما ينتج عنها من ازدواجية المعايير في التعامل مع امتلاك الدول لأسلحة الدمار الشامل ومحاولة الحصول على القوة النووية، فأصبح هذا الاتهام سلاحاً تتهم به أمريكا كل دولة او نظام تشكل مصدر خطر عليها في المنطقة أو التي لا تتوافق مع مصالحها، مثل اتهامها واحتلالها للعراق بدعوى وجود أسلحة دمار شامل بها، وفي إطار ذلك جاء الموقف الامريكي من البرنامج النووي الإيراني في مساعيها لاحتواء أي فاعل يتحدى مصالحها وسياستها الخارجية. (حسناء واخرون، 2019).

كانت ايران حليفاً قويا لأمريكا فترة الحرب الباردة، فقد سعت الولايات المتحدة الى اقامة افضل العلاقات مع الشاه محمد رضا بهلوي من اجل ان تكون ايران سداً امام وصول الاتحاد السوفيتي

لمنطقة الشرق الاوسط، وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة من ان تعزز علاقاتها مع إيران في صراعها مع الاتحاد السوفيتي كأداة لإنجاح استراتيجيتها العالمية، ولكن مع انتصار الثورة الإسلامية 1979 ومحاولة تصدير مبادئها ووصول رجال الدين للحكم، أصبحت أمريكا هي العدو والشيطان الأكبر حسب تسمية الامام الخميني لها، وبدأ نفوذ الولايات المتحدة يتلاشى في إيران وبذلك خسرت أهم حليف استراتيجي لأمريكا في المنطقة، وأصبحت أمريكا تتوجس من إعادة سباق التسلح بين القطبين واستعادة النفوذ السوفيتي، فاضطرت الى البحث عن حليف يحل محل إيران ويقوم بالدور الذي كانت تقوم به لحماية المصالح الأمريكية فلم يكن امامها سوى ان تعتمد على إسرائيل حليفاً لها، حيث تم توقيع اتفاقية عام 1983 والتي تقضي بالتعاون الاستراتيجي الكامل بين البلدين لتصبح إسرائيل لأول مرة حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة. (حسناء واخرون، 2019).

أصبحت أمريكا بعد الهجمات الإرهابية على مبنى التجارة العالمي والبنتاغون في الحادي عشر من سبتمبر 2001 تنتهج استراتيجية جديدة تعتمد على استخدام القوة العسكرية في استراتيجيات الردع، خاصة وانها أصبحت تتعامل مع عدو غير واضح وغير معلوم الهوية ومتواجد في جميع بقاع الأرض يسمى بالإرهاب الدولي. (كونيلان، 2004).

تولدت لدى أمريكا قناعة بأن الزعماء الدكتاتوريين يعملون بجد في سبيل الحصول على الأسلحة النووية والتأكيد على أن هذه الدول غير شفافة في أنشطتها ولديها ميول واضحة لاستخدام السلاح النووي ضد الآخرين بقرار من النظام الحاكم أو من خلال جماعات إرهابية يدعمها النظام، لذلك أعطت أمريكا لنفسها الحق في التصدي لأية جهة لديها ميول عدوانية تجاهها سواء كانت دولة او منظمة إرهابية، وسعت أمريكا لاستغلال المتغيرات الدولية الجديدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالضغط على إيران سياسياً واقتصادياً للتخلي عن مشروعها النووي وصنفتها كإحدى دول محور الشر ومن الدول الراحية للإرهاب. (محمود، 2003، ص81).

ثانياً: موقف الاتحاد الأوروبي:

العلاقات الأوروبية الإيرانية مرت بفترات متذبذبة تناسقت مع التغيير الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران رغبةً منها أن تكون ذات فاعلية في النظام الدولي الذي تغير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ليتغير معه طبيعة العلاقات الأوروبية مع إيران. (عثمان، 2004، ص79-83).

حاولت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا حل الأزمة النووية الإيرانية بأية طريقة، فأرسلت وزراء خارجيتها إلى طهران في اواخر 2003 لإجراء حوارات مع صناع القرار السياسي الإيراني، كانت هذه المحاولة الأوروبية الثلاثية تهدف الى عدم ترك سياسة منع الانتشار النووي مقتصرًا على أمريكا التي تستخدم سياسة القوة والتدخل العسكري في حل الازمات الدولية المشابهة لازمة الملف النووي

الإيراني، هذه السياسة التي تعد مصدراً لعدم الاستقرار العالمي، وبدأت الدول الثلاث محادثاتها مع إيران بالتحول من سياسة مكافحة الانتشار النووي بالبيانات إلى الإجراءات. (الموسوي، 2005).

اتفقت أمريكا والدول الأوروبية على مشروع خاص تمد بموجبه هذه الدول محطات إيران النووية بالوقود النووي اللازم للأغراض السلمية شريطة موافقة إيران على إيقاف دورة الوقود النووية وإيقاف تخصيب اليورانيوم، إلا أن ذلك الاتفاق لم يكن مرضياً لإيران حيث وجدت أنه لا يمثل شيئاً أمام التعهدات السابقة ومع تعثر المفاوضات والتأكيد على عدم تقديم تنازلات، أضافت إيران مادة إلى دستورها تمنع تقديم أي تنازلات فيما يخص البرنامج النووي. (الياسري، 2010)، مما سبب في تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لفرض العقوبات. (عبد الفتاح، 2005).

رأت إيران أن الدول الأوروبية لم تلتزم بتعهداتها رغم المفاوضات السلمية الجادة وهو ما قاله الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني الذي كان كبير المفاوضين الإيرانيين حينها، بأن " الأوروبيون قالوا إن الملف الإيراني سيغلق في 2004، ولكنهم لم يلتزموا بتعهداتهم" وبذلك نرى الموقف الأوروبي متوافقاً مع الرؤية الأمريكية. (حيدر، 2009).

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الموقف الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني لا يختلف منذ البداية في مضمونه عن النوايا الأمريكية في ضرورة إنهاء هذه الأزمة، ولكنهم برون بأنه ينبغي الوصول إلى الحل باستخدام الوسائل الدبلوماسية، كي لا يتصعد الموقف مع إيران وتقرض عليها العقوبات الدولية، الأمر الذي سيؤثر سلباً على العلاقات الاقتصادية بين إيران والاتحاد الأوروبي، إلا أنه بعد فشل المفاوضات ومع استمرار الضغوط من جانب الولايات المتحدة تم إحالة الملف لمجلس الأمن.

ويبقى الموقف الأوروبي على قناعة تامة بأنه لا يمكن إجبار إيران على توقيع اتفاقيات إضافية بعد اتفاقية دول خمسة + واحد، معها كي تقدم المزيد من التنازلات، لأنه في حالة رفض دول أخرى مثل إسرائيل ذلك مع عدم وجود موقف دولي حاسم ضدها، فلا شك من أن إيران ستقبل ذلك شريطة قضاء إسرائيل أيضاً على ما لديها من سلاح نووي. (حسنا و آخرون، 2019).

المطلب الثالث

مراحل التفاوض ودوافع التحول الدولي مع الملف النووي الإيراني

كثرت المحاولات من قبل الدول والمنظمات الدولية ذات الشأن بالطاقة النووية لإيجاد حلول سلمية لازمة النووية الإيرانية، وتركزت مجمل المفاوضات والحوارات التي أجريت بهذا الصدد نحو حل دبلوماسي يرضي المجتمع الدولي من جهة وإيران من جهة أخرى، كل هذه

المحاولات استهدفت الابتعاد عن الحلول العسكرية التي لا تجلب معها سوى الدمار والخراب، بالإضافة الى رغبة دول متعددة في عدم إيصال المسألة الى مجلس الامن الدولي. رغم تلك المحاولات التي استمرت لأعوام، وصلت الدول الاوربية الثلاثة إيطاليا، وألمانيا، وفرنسا الى قناعة بان طريق التفاوض لا يجدي نفعاً مع ايران فأعلنت عام 2006 عن فشلها في حوارها معها واوصت بإحالة الملف الى مجلس الامن الدولي ليتخذ التدابير اللازمة حسب ميثاق الأمم المتحدة، ويمكننا أن نذكر باختصار نوع العقوبات المفروضة على ايران بسبب برنامجها النووي كالآتي:

أولاً: العقوبات الدولية من جانب الامم المتحدة:

بعد الكثير من الانذارات الموجهة الى ايران من جانب الامم المتحدة من أجل التخلي عن برنامجها النووي الذي يستهدف الاغراض العسكرية، ولعدم امتثال ايران لتلك المحاولات الاممية، صدرت مجموعة من القرارات التي اصدرها مجلس الامن الدولي، والتي بموجبها تم ايقاع مجموعة من العقوبات ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية للحد من العمل على برنامجها النووي الذي يستهدف الاغراض العسكرية، وذلك على النحو الآتي:

1. قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1696 المورخ في 31 تموز 2006، هذا القرار لم يفرض عقوبات محددة، بل اكتفت بمطالبة ايران وقف العمل في البرنامج النووي.
2. قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1747 المورخ في 24 اذار 2007، الذي قام بتمديد تجميد الاموال الايرانية وتوسيعها.
3. قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1737 المورخ في 23 كانون الاول 2006، الذي يتعلق بتجميد أموال الشركات والافراد الذين يتعاملون مع البرنامج النووي الايراني، بالإضافة الى منع الدول وشركات امداد التكنولوجيا النووية لايران.
4. قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1803 المورخ في 3 اذار 2008، الذي ابقت على العقوبات السابقة بالإضافة الى دعوة الدول لمراقبة أنشطة البنوك الايرانية وتفتيش الطائرات والسفن الايرانية ومراقبة الاشخاص الذين يتعاملون مع الملف النووي الايراني أينما كانوا.
5. قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1835 المورخ في 27 ايلول 2008، الذي جدد العقوبات السابقة.

6. قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1929 المورخ في 9 كانون الثاني 2010، الذي شدد على الاسلحة المحظورة وكل الانشطة المرتبطة بالصواريخ الباليستية، وتمديد جميع العقوبات السابقة، بالاضافة الى منع المصارف الايرانية من الدخول في علاقة مع الافراد والكيانات البنوك الدولية التي لها ارتباطات بالبرنامج النووي الايراني. (شاربونو، ونيبهاي، 2015).

ضلت هذه العقوبات قيد التمديد على مر السنين لغاية توصل دول الخمسة + واحد وايران الى اتفاق شامل سنة 2015، فيما يخص بالملف النووي الايراني، الامر الذي ادى الى ان ترفع الامم المتحدة عقوباتها ضد ايران في 16 كانون الثاني 2016.

ثانياً: العقوبات الاوربية

رغم العقوبات الدولية، استمرت الشركات الأوروبية في التعامل مع إيران لكنها انذرت إيران من عدم التوصل إلى اتفاق واضح بشأن برنامجها لأنها في هذه الحالة ستقوم بوقف تعاونها التجاري مع ايران وستحيل الأمر إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراءاتها معها، وقد قبلت إيران المبادرة الأوروبية لكي تظهر أمام المجتمع الدولي انها تتعاون وتقبل الوساطات الدولية لحل الأزمة، بهذه الطريقة ستكون ايران قوية في نظر مجتمعها الداخلي لأنها لم تتنازل امام التهديد الأمريكي. (عزيزي، 2004).

تختلف رؤية الاتحاد الأوروبي عن الرؤية الامريكية فيما يخص إدارة الملف النووي الإيراني، حيث ان أمريكا ترى الحل الأمثل لكبح ايران من خلال القوة العسكرية بينما يرى الاوربيون في التفاوض والحل الدبلوماسي الطريق الامثل، ومن خلال الحوار والمقترحات الأوروبية تم التوصل إلى اتفاق في نوفمبر 2004، تلتزم إيران على ضوءه بايقاف جميع أنشطتها النووية ابتداءً من نوفمبر 2004، ويتم اتباع مجموعة من الإجراءات بين الطرفين مثل عدم تخصيص اليورانيوم أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي وترك عمليات فصل الغاز التي تستخدم في انتاج السلاح النووي مقابل ابداء المساعدة التقنية لإيران لتتمكن من تطوير قدرات نووية سلمية في مجال انتاج الطاقة ومساعدتها في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وعدم إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن طالما التزمت ايران بالاتفاقية ولم تخالف تعهداتها. (حسنا، 2019).

ثالثاً: العقوبات الامريكية

بعد قيام الثورة الايرانية 1979، تغيرت السياسة الخارجية الامريكية مع ايران خاصةً بعد الهجوم على مبنى السفارة الامريكية في طهران و حدوث ازمة الرهائن الامريكية لدى ايران بين البلدين، و اعلان جمهورية ايران الاسلامية عن مبادئها الاساسية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والتي

تضمنت مبدأ تصدير الثورة ومعاداة القوى الامبريالية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية، وبسبب المواقف العدائية الايرانية ضد امريكا، فرضت الاخيرة عقوبات اقتصادية من جانبها ضد ايران وقامت بتجميد الاموال الايرانية الموجودة لدى المصارف الامريكية. (عبد الحسين، 2015، ص 71 وما بعدها).

ضلت العقوبات الامريكية تتوسع وتشمل جوانب متعددة كلما وصل رئيس جديد الى السلطة في ايران، خاصةً عندما كان هؤلاء الرؤساء يتبنون مواقف متشددة ضد الولايات المتحدة الامريكية مثل الرئيس الايراني السابق " أحمدى نجاد "، واتخاذ ايران خطوات تقضي الى تنشيط مفاعلاتها النووية وتخصيب اليورانيوم من أجل الحصول على السلاح النووي - حسب اعتقاد المسؤولين الأمريكيين - لذلك دعت الولايات المتحدة الامريكية الى فرض عقوبات صارمة ضد ايران، ليس من جانبها فقط وانما من جانب المجتمع الدولي بشكل عام كون البرنامج النووي الايراني يشكل تهديداً على السلم والامن الدولي بشكل عام، وتمثلت العقوبات الامريكية كالآتي:

1. تجميد أموال النفط الايرانية المستودعة لدى البنوك الامريكية.
 2. منع الشركات العالمية المصنعة للأسلحة من التعامل مع النظام السياسي الايراني.
 3. حظر تصدير التكنولوجيا النووية لايران.
 4. منع المؤسسات المالية الايرانية من الوصول الى النظام المالي الامريكي بشكل مباشر أو غير مباشر.
 5. فرض عقوبات على أي مؤسسة أو هيئة أو شخص يتعامل مع البنوك الايرانية فيما يتعلق بالمعاملات المالية العملاقة ابتداءً من 2013.
 6. منع شركة بوينغ المصنعة للطائرات بيع طائراتها من شركات الطيران الايرانية.
 7. الغاء التراخيص المتعلقة باسترداد السجاد والفسق والكافيار الايراني .
- بالإضافة الى عقوبات اخرى متفرقة التي كانت سبباً في ضعف الاقتصاد الايراني، ورغم ذلك كانت المفاوضات بين دول الخمسة + واحد مستمرة مع ايران بشأن ملفها النووي. (عبدالحسين، 2015، ص 102 وما بعدها).

الفرع الأول

دوافع الحل الدبلوماسي لطرفي التفاوض

حرصت إيران على ابعاد شبح التدخل العسكري، في الوقت الذي كانت الدول الغربية أيضا تستهدف حلا سلميا يرضي جميع الأطراف المعنية. (الزبيدي، 2013)، لهذا كانت هناك مجموعة من المتغيرات التي اثرت على طبيعة سير المفاوضات وكان لكل من الطرفين الإيراني والغربي وجهة نظره الخاصة حول الاستفادة من التفاوض والوصول الى الحل السلمي.

الطرف الإيراني رأى بان المفاوضات هي الطريقة التي يحصل بها على عدة فوائد، منها ابعاد شبح الهجوم العسكري الأمريكي الذي طالما هددت به الإدارات الامريكية. (إسماعيل، 2011)، خاصة في ظل إدارة الرؤساء من الحزب الجمهوري الامريكي مثل بوش الابن سابقا ودونالد ترامب حاليا، بالإضافة الى رغبة إيران في الخلاص من وطأة العقوبات الاقتصادية التي اثرت على كل مفاصل الحياة داخل المجتمع الإيراني وكانت سببا في تدهور العملة الإيرانية سنة 2011 وارتفاع معدل البطالة في البلاد. (مركز الجزيرة للدراسات، 2013).

اما الطرف الغربي، مثل ما ذكرنا سابقاً، فان دولها كانت تتملص دوما من الحلول العسكرية باستثناء الولايات المتحدة الامريكية التي كانت ترى فيه اخر الحلول، لكن توصلت أمريكا أيضا في مرحلة التفاوض الجدي الى الاقتناع بالحل الدبلوماسي لأنها تعرف تماما حجم تكاليف الحروب والخسائر الناجمة عنها اذ ات حربها على الإرهاب في افغانستان والحرب ضد العراق، جعلتها تفكر مليا بالتكاليف قيل الاقدام على خطوة كهذه ضد إيران. (هياجنة، 2007)، وتصريحات الرئيس ترامب الأخيرة بشأن إمكانية التقارب تدل على ان الإدارة الامريكية لديها امل في الوصول الى حل سلمي بدلا من الحل العسكري الذي كان ترامب ذاته يروج له في السنة الأولى من ادارته.

الفرع الثاني

مفاوضات مجموعة (الخمس + واحد) مع إيران

بعد ان اختلفت الظروف الدولية بشكل عام استأنف الطرفان، الإيراني، والغربي حواراتهم من جديد فانطلقت المفاوضات سنة 2013 ولكن هذه المرة لم يقتصر الامر على دول اوربية بعينها، بل اصبح الطرف المقابل لإيران يمثل المجتمع الدولي بأكمله من خلال الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، الولايات المتحدة الامريكية، الصين، روسيا، فرنسا، وبريطانيا، بالإضافة الى ألمانيا كعضو محايد ومراقب لسير العملية التفاوضية ولهذا سميت بالخمس + واحد.

من المعلوم ان الولايات المتحدة تعد من أكثر الدول صرامة فيما يخص الملف النووي الإيراني وفي بعض الأحيان كانت مواقفها تتغير حسب طبيعة الإدارة الحاكمة. (الياسري، 2010)، فمثلا في ظل إدارة بوش الابن سابقا ودونالد ترامب حالياً نجد الموقف الأمريكي مشحوناً ويميل الى استخدام القوة العسكرية في حل الازمات الدولية المستعصية، بينما في ظل إدارة الرئيس السابق باراك أوباما وبيل كلينتون الديمقراطيين نراهم يميلون الى الحلول الدبلوماسية ويفضلونها على أي حل عسكري. انطلقت المفاوضات مع إيران ومجموعة الخمسة + واحد في ظل إدارة الرئيس أوباما الذي وصل الى قناعة تامة بان أي تقارب للصين وروسيا مع ايران سيكون في غير صالح الولايات المتحدة الامريكية، كما ان ادارته كانت على علم بمدى صعوبة الحل العسكري، نظرا لانتشار مواقع المنشآت الإيرانية على أماكن متفرقة في البلاد والتي احيطت بالسرية المشددة، الامر الذي يصعب معه معرفة القدرات الحقيقية لإيران، إضافة الى القلق من ردود الفعل غير المتوقعة منها. وفي الطرف الاخر كان الرئيس حسن روحاني قد بدأ مهامه في إدارة البلاد، وهو الذي كان كبيراً للمفاوضين الإيرانيين فترة طويلة قبل ان ينتخب كرئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والذي كان على علم بتفاصيل العملية التفاوضية ويعرف تماما حجم الفوائد التي ستحصل عليها ايران في حال الوصول الى اتفاق شامل مع الغرب والقوى الدولية المفاوضة، فكان لوجود أوباما وحسن روحاني على راس الإدارة في بلديهما اثره الواضح للمضي نحو اتفاق يرضي جميع الأطراف. وفي أواخر عام 2013 توصلت الأطراف المتفاوضة في جنيف الى اتفاق يحدد سقفا زمنيا للاتفاق العام على ان تقوم إيران بتجميد نسبي لنشاطاتها النووية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، مقابل ان تحصل على ثمانية مليار دولار من أموال نبتها المجمدة. (الفريضي، 2013).

الخاتمة

بعد صراع تفاوضي دام اكثر من عقد ونصف، توصل الطرفان في تموز 2015 الى اتفاق نهائي يقضي برفع العقوبات الدولية على ايران على فترات تدريجية مقابل ضمانات إيرانية بعدم السعي وراء السلاح النووي او السبل التي تنتج صناعته، الذي كانت محلا للترحيب الدولي فيما يلي:

1. تخصيص اليورانيوم للاستخدام السلمي في مجال الطاقة المدنية فقط.
2. القضاء على نسبة 98% من اليورانيوم المخصب.
3. التعهد بعدم نقل المعدات النووية من مكان الى اخر لمدة 15 عاماً، وعدم انشاء مفاعلات نووية تعمل بالمياه الثقيلة، مع التعهد بعدم تصدير الوقود الذري.
4. تتعهد إيران بعدم استيراد الأسلحة وخاصة الصواريخ الباليستية لمدة ثمان سنوات، مع السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها.
5. تتعهد أمريكا والدول الغربية برفع العقوبات عن إيران بعد ان ترى الأمم المتحدة خطوات إيرانية حقيقية على طريق الالتزام ببنود الاتفاقية، وفي حالة المخالفة تفرض العقوبات من حالها مرة أخرى.
6. الإفراج عن الاموال الايرانية المجمدة.
7. رفع الحظر عن الطيران الإيراني وأيضاً عن البنك المركزي والشركات النفطية والعديد من المؤسسات والشخصيات.

لقد كان الاتفاق انتصارا للدبلوماسية الدولية من جهة وللدبلوماسية الإيرانية من جهة أخرى خاصة وان طريق التفاوض الطويل اثبت بانه أفضل بكثير من ساعة حرب يقضى فيها على حياة عشرات الالاف من البشر.

المراجع والمصادر

أولاً: الكتب :

- احمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2007.
- أحمد داوود أغلو، مكانة تركيا في العالم، مجلة شؤون الشرق الأوسط، عدد 118، 2005 .
- آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906. 1979، سلسلة عالم المعرفة، العدد 25، أكتوبر 1999.
- برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة عبد الهادي الادريسي، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث، 2011.
- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2006.
- السيد عوض عثمان، آفاق جديدة للعلاقات الإيرانية التركية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 25، أغسطس 2002.
- شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة، بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، مكتبة مدبولي، 2007.
- عبد الحي وليد، إيران ومستقبل المكانة الإقليمية، عام 2010، بدون مكان نشر.
- عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2015.
- علي مفلح محافظة، العرب والعالم المعاصر، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2009.
- مايكل كونيان، هل انتهى الردع؟ في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: فادي حمود وآخرون، معهد أستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- محمد أحمد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2006.

- محمد عبد السلام، حدود القوة واستخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1993.
- محمود إسماعيل، صفقات إيران مع الشيطان الأكبر، وكالة الأخبار الإسلامية، 24 فبراير 2011.
- محمود خيرى بنونه، السياسة النووية لإسرائيل، مطبعة الشعب، القاهرة، 1970.
- مصطفى يوسف اللداوي، القدرات النووية الإسرائيلية بين الغموض والإرهاب، دار الهادي، الطبعة الأولى، بيروت 2007.
- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2015، بيروت، لبنان.

ثانياً: الرسائل الجامعية :

- رائد حسين عبد الهادي، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي الامن القومي الإسرائيلي 1979-2010، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2011.
- عيساوة آمنة، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

ثالثاً: الدوريات:

- أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 30، 2003.
- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مختارات إيرانية، العدد 6، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير 2001.
- إدريس صالح، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006.
- بشير عبد الفتاح، المسألة النووية الإيرانية، تسوية أم هدنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، القاهرة، يناير، 2005.

- جيورا أيلاند، الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري، مجلة واشنطن كوارتر لي،
ترجمات الزيتونة، يناير 2010.
- روز ماري هولس، إيران والعلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل، المستقبل العربي،
العدد 258، مارس 2007.
- السيد عوض عثمان، مستقبل الحوار النقدي بين إيران والاتحاد الأوروبي، مختارات إيرانية،
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 53 ديسمبر 2004.
- شفيق عبد الرازق السامرائي، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، مجلة
شئون عربية، عدد 56، 1988.
- عدنان أبو ناصر، التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية والموقف المتناقض للغرب، مجلة
الوحدة الإسلامية، عدد 101، السنة التاسعة، 2010.
- عدنان هياجنة، أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل،
دراسات استراتيجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العددان
40، 41، عمان، 2007.
- على مستشاري، إيران والشرك النووي، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 29، أكتوبر، 2003.
- محمد السيد عبد المؤمن، إيران لماذا؟ المشروع الحضاري الإيراني، مختارات إيرانية، مركز
الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة العدد 71، يونيو 2006.
- محمد السيد عبد المؤمن، إيران ومشكلاتها النووية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، أغسطس 2003.
- محمد عبد السلام، الأمن القومي الإيراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، مؤتمر حول
تقييم ومناقشة التقرير الاستراتيجي حول إيران 2007، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة
الإسلام، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة، 2008.
- محمد نصر الخطيب، حروب القرن، مجلة مقالات، مجلس الدراسات الاستراتيجية، العدد
4، السنة الرابعة، دمشق، 2006.

- نزار عبد القادر، الدوافع الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 54، 2005.
- يوسف، ايمن (2008): إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 5، العدد 1.

رابعاً: الصحف:

- رندي حيدر، الدول الأوروبية أكثر تشدداً، جريدة النهار اللبنانية، 3 أكتوبر 2009 .
- هادي الموسوي، المشروع النووي الإيراني بين متطلبات الردع والتزامات اتفاق باريس، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 889، 11 فبراير 2005.
- يوسف عزيزي، إيران والمبادرة الأوروبية، جريدة الشرق القطرية، 27 أكتوبر 2004.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- رباب الزبيدي، إيران: لمسات أخيرة على خريطة حل نووي، صحيفة السفير، بيروت 14 أكتوبر 2013. على الرابط: <https://cutt.us/YJyIL>
- نور الدين الفريضي، اتفاق جنيف الانتقالي يكبح جماح البرنامج الإيراني، الحياة، 26 نوفمبر 2013، على الرابط: <https://cutt.us/5bfba>
- البرنامج الإيراني: أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 1 ديسمبر 2013، على الرابط: <https://cutt.us/unls4>
- عبد الوهاب القايد الشراوي، مؤتمر الوكالة الذرية يناقش بند القدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، تاريخ النشر 21-9-2007. www.kuna.net.kw
- عبد الفتاح علي الرشدان، تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف، 2006-2002، <http://www.dohainstitute.org/port>
- صافي الياسري، الملف النووي الإيراني بين الضغط الدولي والتعنت الإيراني، الملف نت، 11 إبريل 2010.

- لويس شاربونو، ستيفاني نيبهاي، ايران: القوة العالمية تتوصل الى اتفاق مبدئي بشأن كبح برنامج طهران النووي، تاريخ الزيارة: 16 : 12 : 2019، على الرابط:

<https://cutt.us/vAuvT>

